

ما وراء الركام

الأثر الاقتصادي للعدوان العسكري الإسرائيلي على
المنشآت التجارية والأسر في مخيمي طولكرم ونور
شمس منذ كانون الثاني 2025

إعداد: سلمى حمزة

ما وراء الركام: الأثر الاقتصادي للعدوان العسكري الإسرائيلي على المنشآت التجارية والأسر في مخيمي طولكرم ونور شمس منذ كانون الثاني 2025

إعداد: سلمى حمزة

بدعم من:



أيلول 2026

فهرس المحتويات

4	المخلص
4	المقدمة
5	خلفية عامة
6	منهجية الدراسة
7	الإطار التحليلي
7	حجم النزوح واتساع نطاق التأثير
8	البنية الاقتصادية والاجتماعية للمخيمين قبل العدوان
10	ماذا دمر العدوان الإسرائيلي: الخسارة الاقتصادية
11	خريطة : مخطط الشوارع مدينة طولكرم مع مخيمي طولكرم ونور شمس
11	المنشآت التجارية ومصادر معيشة الأسر
13	وجوه الخسارة الاقتصادية: قراءة في الحالات الميدانية
14	الزمن بوصفه عاملاً في تراكم الخسارة الاقتصادية
16	الخلاصة: حين تصبح العودة بدايةً لا نهاية
17	المراجع

الملخص

منذ كانون الثاني 2025، أدّى العدوان العسكري الإسرائيلي على شمال الضفة الغربية، تحديداً في مخيمات طولكرم، في إطار ما سمّته إسرائيل عملية "الجدار الحديدي"، إلى تدمير 1,633 منزلاً بالكامل، و2500 منزلاً بدمار جزئي وحرق 125 وتدمير 1,179 منشأة تجارية في مخيمي طولكرم ونور شمس. تبحث هذه الدراسة في الأثر الاقتصادي للعدوان العسكري الإسرائيلي على الأسر والاقتصاد المحلي في مخيمي طولكرم ونور شمس، من خلال رصد خسائر الدخل والعمل والممتلكات، وارتفاع النفقات، واضطراب الدورة الاقتصادية المحلية. وفي الحالات التي تناولتها الدراسة، تحوّل دخل كان يشكّل مورداً شهرياً مستقراً إلى صفر، فيما امتدت الخسارة إلى العمال والأسر المعتمدة عليهم. وفرض النزوح تكاليف جديدة لم تكن تتحملها الأسر داخل المخيم، لتواجه الأسر بذلك انقطاعاً في الدخل بالتزامن مع ارتفاع النفقات. ويؤدي توقف النشاط التجاري إلى تعطيل شبكة اقتصادية أوسع تضم الموردين والزبائن والخدمات والأنشطة المرتبطة.

تعتمد الورقة أربعة مستويات لتحليل الضرر الاقتصادي: الخسارة الاقتصادية المباشرة الناتجة عن تدمير المنازل والمنشآت والأصول، خسارة الدخل وفرص العمل نتيجة توقف الأنشطة الاقتصادية، ارتفاع نفقات الأسر خلال النزوح وما يرافقه من تكاليف إضافية للسكن والخدمات والاحتياجات الأساسية، والأثر على الاقتصاد المحلي من خلال تراجع النشاط التجاري والقدرة الشرائية وحركة السوق.

يتميز الاستعمار العسكري الإسرائيلي بطبيعته الهجينة؛ فهو ليس مجرد شكل من أشكال الاحتلال التقليدي، بل هو منظومة استعمارية استيطانية تبدأ بهدفها: السيطرة على الأرض وإحلال المستوطنين مكان السكان الأصليين. في قلب هذه المنظومة الاستعمارية، تتقدم الاقتحامات العسكرية كأداة أساسية للقضاء على كل ما تعتبره تهديداً للأمن القومي الإسرائيلي. تعمل "إسرائيل" باستمرار على تعزيز ترسانتها العسكرية والأمنية، كون الاستيطان الاستعماري الإسرائيلي يقوم على تفريغ الأرض من سكانها عبر العنف والهدم والإبادة البيئية، وإعادة تشكيل الفضاءات الاجتماعية والاقتصادية بما يخدم منطق الاستيطان. تستهدف الاعتداءات الاستعمارية التي تشنها "إسرائيل" السكان على نحو منهجي، فهي تعمل على خنق الحيز الفلسطيني بما في ذلك النظام الاقتصادي، حيث تهدف إلى إحداث خلل في النظام وإعادة هندسة بنية العمل والإنتاج.¹

لا يعيش أهالي مخيمات طولكرم مجرد "أزمة إنسانية" عابرة، بل يواجهون نموذجاً مكتمل الأركان من العنف البيئي المنظم، الذي يتجاوز البعد الأمني ليصل أسس الوجود الفلسطيني. بدأ الاقتحام الذي عُرف باسم "الجدار الحديدي" في كانون الثاني 2025،² في استحضار صريح ومقصود لعقيدة زئيف جابوتنسكي، التي شكلت أحد الأعمدة الفكرية للمشروع الصهيوني القائم على فرض الهيمنة بالقوة، وكسر إرادة السكان الأصليين، عبر الاستنزاف المادي والنفسي طويل الأمد.³ بدأ هذا الاقتحام بعد سلسلة من الاعتداءات العسكرية المتقطعة التي شنتها قوات الاحتلال الإسرائيلي على مخيمات طولكرم منذ عام 2022، عقب الإعلان عن تأسيس كتية طولكرم. شكّل هذا الاقتحام واحداً من أطول الاقتحامات العسكرية وأكثرها تدميراً في الضفة الغربية منذ الانتفاضة الثانية.⁴

لعلّ "الجدار الحديدي" لا ينبغي أن يُقرأ بوصفه مجرد اقتحام عسكري تنتهي آثاره عند حدود الدمار الذي خلفه، وإنما بوصفه حدثاً أعاد، على نحو عميق، تشكيل المكان وعلاقة سكانه به.⁵ فالمخيم ليس مجرد مساحة جغرافية تتوزع فيها المنازل والمنشآت، بل فضاء اجتماعي واقتصادي تشكّل عبر عقود بعد نكبة عام 1948 والنكسة عام 1967، وتقاطعت داخله سبل العيش والعلاقات الاجتماعية وشبكات التكافل والانتماء. إن تدمير

1 طارق دعنا، "الإنتاج العسكري-الأمني واقتصاد الحرب في سياق الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي"، مجلة عمران 10، ع. 39 (شباط 2022).

2 United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA). (2025, May 2). Statement by UNRWA Commissioner-General, Mr Philippe Lazzarini, on Israeli Security Forces demolition orders issued on 1 May

3 أبو سمرة، محمد. زئيف جابوتنسكي والقضية الفلسطينية "قراءة في مكونات الفكر الصهيوني اليميني". المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية - مدار، 2010.

4 ماهر الشريف، "عملية الجدار الحديدي: إنهم يفعلون هنا ما فعلوه في غزة"، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 17 فبراير 2025، <https://www.palestine-studies.org/ar/node/1656869>

5 طارق دعنا، "الإنتاج العسكري-الأمني واقتصاد الحرب في سياق الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي"، مجلة عمران 10، ع. 39 (شباط 2022).

المكان لا يعني فقدان الحجر وحده، بل يطل البنية التي انتظمت حولها حياة السكان وذاكرتهم الجماعية.⁶

وفي قراءة أوسع لتداعيات هذا الاقتحام، يبرز تساؤل حول ما إذا كان تدمير مخيمي طولكرم ونور شمس يتجاوز استهداف المكان إلى استهداف فكرة المخيم ذاتها.⁷ في حالة مخيمات طولكرم، تبدو المفارقة أكثر قسوة؛ حيث يجد السكان أنفسهم أمام تجربة اقتلاع تتكرر للمرة الثانية: تهجير أول اقتلع عائلاتهم من قراهم الأصلية وتهجير جديد يقتلعهم اليوم من المكان الذي أقاموا فيه حياتهم. وكأن دورة الاقتلاع تعيد إنتاج نفسها، وإن تغير المكان والزمن. إن ما يلفت في هذه التجربة ليس التهجير وحده، بل قدرة الفلسطيني، رغم تكرار الاقتلاع وتدمير المكان، على الاحتفاظ بصلته به وبالحق الذي يمثله؛ فالمخيم الذي نشأ أصلاً بوصفه شاهداً على التهجير يتحول إلى شاهد على استمرار الفلسطيني في رفض أن يصبح الاقتلاع قدراً نهائياً. ومن هذه الزاوية، فإن تدمير المخيم يطل بنيته المادية، لكنه لا يحسم بالضرورة المعنى الذي يحمله، ولا يلغي الذاكرة التي تشكلت فيه، ولا التمسك بحق العودة الذي ظل حاضراً عبر الأجيال.⁸

خلفية عامة

تحول المخيمان خلال فترة قصيرة إلى ما يشبه "غزة الصغرى" في ظل تعقيم إعلامي ممنهج رافق عمليات التدمير. أسفرت هذه الاجتياحات المتتالية عن استشهاد 114 شخصاً من أبناء المخيمين،⁹ وتدمير المخيمين باستخدام الجرافات العسكرية والطائرات، بما فيها طائرات F-16. أثر هذا الوجود العسكري المكثف على مختلف جوانب الحياة في مدينة طولكرم، وبشكل خاص على الواقع الاقتصادي. وجدت الأسر نفسها وسط أوضاع اقتصادية واجتماعية مضطربة.¹⁰

إن تعطيل المنشآت، وإغلاق مصادر الدخل، وتدمير المساكن والبنية التحتية، لا تمثل وقائع منفصلة، وإنما تتداخل لتصيب منظومة سبل العيش برمتها، وتعيد توزيع الأعباء الاقتصادية والاجتماعية. وبذلك، لا يكون السؤال متعلقاً فقط بما هُدم داخل المخيم، وإنما بما الذي يُنتزع تدريجياً من الحياة التي كانت قائمة فيه؛ حيث أن تحويل المكان إلى فضاء غير صالح للحياة لا يعني فقدان المساكن والمنشآت فحسب، بل تتعطل معها

6 حسن، نعيم. (د.ت.). الأوضاع الاقتصادية لمخيمات الضفة الغربية. المركز الفلسطيني للبحوث. <https://11nq.com/7ahmybm>

7 حسن، نعيم. (د.ت.). الأوضاع الاقتصادية لمخيمات الضفة الغربية. المركز الفلسطيني للبحوث. <https://11nq.com/7ahmybm>

8 نبيه بشير. قراءة جديدة لعقيدة الجدار الحديدي مرفق نص: النظرية الأخلاقية للجدار الحديدي. المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية - مدار، 2018.

9 وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا). "تقرير الأونروا رقم 198 حول الأزمة الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة (قطاع غزة والضفة الغربية، التي تشمل القدس الشرقية)". 25 تشرين الثاني 2025. الأونروا. <https://www.unrwa.org/en/press-releases/2025/11/25>

10 ماهر الشريف، "عملية الجدار الحديدي: إنهم يفعلون هنا ما فعلوه في غزة"، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 17 فبراير 2025، <https://www.palestine-studies.org/ar/node/1656869>

علاقات اقتصادية واجتماعية تراكمت عبر عقود، وتصبح استعادة أنماط الحياة السابقة أكثر صعوبة.¹¹

وانطلاقاً من هذا التصور، تتبّع الدراسة الكلفة الاقتصادية للعدوان عبر أربعة مستويات مترابطة: الخسارة الاقتصادية المباشرة في المنشآت والأصول، ثم فقدان العمل والدخل نتيجة توقف الأنشطة الاقتصادية، ثم ارتفاع نفقات الأسر خلال النزوح وتراجع قدرتها على الإنفاق، وصولاً إلى الأثر على الاقتصاد المحلي وما يطرأ عليه من اضطراب في علاقات الموردين والعمال والأنشطة التجارية وحركة السوق. لا تُفهم الخسارة بوصفها قيمة ما دُمّر فقط، بل بوصفها مساراً يمتد من الأصل المفقود إلى الدخل، ومن الدخل إلى الأسرة، ومن الأسرة إلى الاقتصاد المحلي.¹² غير أن حتى هذا التصور يظل غير مكتمل إذا اقتصر على المنشآت المسجلة. كان جزء من اقتصاد المخيم يقوم على أنشطة صغيرة لا تحمل بالضرورة شكل "منشأة" بالمعنى التقليدي: ماكينة خياطة في غرفة، مشروع نسائي من المنزل، حرفة تُمارس حسب الطلب، أو عمل يعتمد على شبكة من الزبائن والجيران. تبدو هذه الأنشطة هامشية في الحسابات الاقتصادية الكبرى، لكنها بالنسبة إلى أصحابها كانت مورداً مباشراً للعيش، وأحياناً المصدر الوحيد للدخل.

وتكشف شهادة أم محمد هذا الوجه الأقل ظهوراً من الخسارة الاقتصادية. كانت ماكينة الخياطة في بيتها مصدر رزقها؛ تعمل بما يأتياها من طلبات الجيران، وتعيش من دخل يومها. تقول: "كنت أطلع قوت بيتي من الخياطة، وعائشة كل يوم بيومه، وعمرى ما حسبت حساب لبقرا".¹³ لم تكن الماكينة بالنسبة إليها مجرد أصل يمكن تقدير ثمنه، بل كانت الأداة التي تحول وقتها إلى دخل يومي. وحين اضطرت إلى النزوح، فقدت الوسيلة التي كانت تتيح لها أن تكسب قوت يومها. هنا تتضح المسافة بين قيمة الشيء المفقود وقيمة ما كان يتيح من حياة: فالخسارة لم تكن في ماكينة خياطة فقط، وإنما في عملٍ ودخلٍ واستقلال اقتصادي كان يتجدد كل يوم.

منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ضمن مقاربة تجمع بين المعطيات الكمية والنوعية. ويتيح هذا النهج قراءة حجم الأضرار والنزوح في ضوء البيانات المتاحة، ثم الاقتراب من التجارب التي تقف خلف هذه الأرقام من خلال العمل الميداني. وتستفيد الدراسة من منظور سبل العيش بوصفه عدسة تحليلية لفهم الترابط بين الأصول والعمل والدخل والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية، دون افتراض مسبق أن الأضرار أو آثارها تتخذ الشكل نفسه لدى جميع المتضررين.

11 عبد القادر بدوي، "عمليات الهدم في مخيمات شمال الضفة الغربية: الأهداف الإسرائيلية الاستراتيجية"، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية - مدار، 1 ديسمبر 2025،

https://www.madarcenter.org/images/taqder/Demolition_in_the_Camps_Badwi.pdf

United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs. (2026, July 20). Humanitarian situation report | 20 July 2026. OCHA oPt

13 مقابلة شخصية، أ.م. 2026/9/19.

تعتمد الدراسة في جانبها الكمي على البيانات الرسمية التي تم الحصول عليها من مديرية التنمية الاجتماعية في طولكرم، إلى جانب البيانات الواردة في تقارير محافظة طولكرم. وتوفر هذه البيانات صورة عن حجم النزوح والأضرار في مخيمي طولكرم ونور شمس، بما يشمل أعداد الأسر النازحة وحالات الهدم الكلي والجزئي والحرائق، و أعداد المنشآت التجارية والمركبات المتضررة.

يتضمن الجانب النوعي مقابلات ميدانية شبه منظمة مع عدد من أصحاب المنشآت والأنشطة الاقتصادية المتضررة في مخيمي طولكرم ونور شمس. ولا تقتصر المقابلات على المنشآت التجارية بالمعنى التقليدي، بل تشمل، حيثما أمكن، أنشطة صغيرة أو منزلية تعتمد عليها الأسر في تأمين دخلها. ويتيح ذلك إظهار أشكال من النشاط الاقتصادي لا تظهر في السجلات الرسمية، مثل الأعمال المنزلية والمشروعات النسائية والحرف الفردية. وتتناول المقابلات طبيعة النشاط ومصدر الدخل قبل العدوان، والأصول والأدوات التي يعتمد عليها، وطبيعة الضرر الذي تعرض له، ثم ما ترتب عليه من توقف في العمل والدخل، وما إذا كان صاحب النشاط تمكن من استئناف عمله أو الانتقال به أو البحث عن بديل. تُقرأ الحالات النوعية بوصفها حالات كاشفة لمسارات مختلفة للضرر والتكيف.

الإطار التحليلي

يقوم الاستعمار الاستيطاني أساساً على منطق الإزالة والإحلال؛ أي تفريغ الأرض من سكانها الأصليين وإحلال مجتمع جديد مكانهم. يمكن فهم ما يجري في طولكرم بوصفه مرحلة استعمار عسكري تقليدي تمهّد لمرحلة استيطانية لاحقة يترسخ فيها الوجود الإسرائيلي بشكل دائم. العدوان العسكري الأخير لم يكن مجرد اجتياح أمني، بل جزء من استراتيجية تهدف إلى إعادة تشكيل الحيّز السكاني والاقتصادي بما يخدم المشروع الاستيطاني على المدى الطويل. شرعت إسرائيل خلال العدوان في تفريغ المخيم من سكانه عبر إجبار نحو 5,295 أسرة على النزوح القسري من مخيمي طولكرم ونور شمس، حيث تركزت أعداد كبيرة من الأسر النازحة في مدينة طولكرم والقرى المحيطة بها، ولا سيما ذنابة واكتابا، بحكم قربهما الجغرافي من المخيمين وإمكانية الوصول إليهما مقارنة بالمناطق الأبعد. ومع اضطرابهم للعيش في القرى المحيطة التي تعتبر بيئات اقتصادية هشة تفتقر إلى فرص العمل، وجد النازحون أنفسهم مجبرين على العمل في مهن بسيطة ومؤقتة، أو عدم العمل.¹⁴

حجم النزوح واتساع نطاق التأثير

وفق البيانات المتاحة للدراسة، بلغ مجموع الأسر النازحة من مخيمي طولكرم ونور شمس والمناطق المشمولة

بالحصص 5,295 أسرة، تضم 21,180 فرداً¹⁵ يكشف هذا الرقم عن اتساع نطاق النزوح وتحوله من حالة تطل أفراداً أو مجموعات محدودة إلى واقع يمس آلاف الأسر ويعيد تشكيل شروط حياتها اليومية، بما في ذلك السكن والحركة والوصول إلى الخدمات ومصادر الدخل.

ويظهر توزيع الأسر النازحة تفاوتاً محدوداً بين المخيمين؛ حيث بلغ عدد الأسر النازحة من مخيم طولكرم 2,819 أسرة، بنسبة 53.2% من إجمالي الأسر المشمولة بالبيانات، في حين بلغ عدد الأسر النازحة من مخيم نور شمس 2,341 أسرة، بنسبة 44.2%، بينما سُجلت 135 أسرة في مدينة طولكرم، بنسبة 2.5%. وبذلك، تمثل الأسر النازحة من مخيمي طولكرم ونور شمس معاً نحو 97.5% من إجمالي الأسر المشمولة بالحصص¹⁶.

ويظهر التوزيع نفسه تقريباً عند النظر إلى عدد الأفراد؛ بلغ عدد الأفراد النازحين من مخيم طولكرم 11,276 فرداً، بنسبة 53.3% من إجمالي الأفراد، مقابل 9,364 فرداً من مخيم نور شمس، بنسبة 44.2%، و540 فرداً في مدينة طولكرم، بنسبة 2.5%. ويشير التقارب بين نسب الأسر ونسب الأفراد إلى أن توزيع النزوح بين المخيمين لا يبدو ناتجاً عن اختلافات كبيرة في متوسط حجم الأسر المشمولة بالحصص¹⁷.

لا تكتفي "إسرائيل" بتهجير سكان المخيم، بل توسّع دائرة السيطرة من خلال اقتحام المدينة بأكملها باعتبار أن المخيم جزء منها، وتختار توقيت الاقتحامات في ساعات خروج الموظفين إلى أعمالهم، وتمنع أصحاب المحال التجارية من فتح متاجرهم، ما يؤدي إلى شلل اقتصادي شامل يطال المدينة وسكانها. ويصبح تدمير الاقتصاد المحلي، وإغلاق سبل العيش أدوات مكتملة لعمل الإزالة¹⁸ بحيث أن مفهوم الاستعمار الاستيطاني للإزالة يقوم على تدمير كل أنماط العيش السابقة ويعمل على إزالة السكان الأصليين وإزالة اقتصادهم. يسعى الاستعمار الاستيطاني إلى بناء رأسمالية جديدة لا وجود للسكان الأصليين فيها، ويعتبر وجودهم معيقاً لإقامة مجتمع رأسمالي حديث¹⁹.

عند النظر إلى المنشأة التجارية ضمن البيئة الاقتصادية التي توجد فيها. فالمحل أو الورشة أو المخبز يقوم على علاقات مع العاملين والموردين، ويرتبط بحركة السلع والخدمات والإنفاق داخل المجتمع المحلي. وعندما يتوقف أحد هذه الأنشطة، تتأثر بعض هذه العلاقات، وتتغير أو تنقطع. لكن هذه الآثار ليست متساوية ولا تسير في اتجاه واحد، ولذلك لا تفترض الدراسة وجود سلسلة ثابتة تبدأ بتدمير المنشأة وتنتهي بنتيجة اقتصادية محددة، وإنما تترك المجال للحالات الميدانية للكشف عن مدى اتساع هذه الدوائر وطبيعة ما يحدث داخلها.

15 محافظة طولكرم. تحديث بيانات (وثيقة رسمية). دولة فلسطين. (طولكرم). 15 يونيو 2026.

16 محافظة طولكرم. تحديث بيانات (وثيقة رسمية). دولة فلسطين. (طولكرم). 15 يونيو 2026.

17 فواز حمزة. مدير مديرية التنمية الاجتماعية. مقابلة شخصية. (طولكرم) 24 أغسطس 2026.

18 Patrick Wolfe, "Settler Colonialism and the Elimination of the Native," Journal of Genocide Research 8, no. 4 (2006): 387–409, <https://doi.org/10.1080/14623520601056240/>.

19 وليد حباس، "مفهوم الاستعمار الاستيطاني: نحو إطار نظري جديد"، قضايا إسرائيلية 17، ع. 66 (2017): 114-127.

البنية الاقتصادية والاجتماعية للمخيمين قبل العدوان

لعل فهم ما أحدثه العدوان لاحقاً من خسائر في المخيمين لا يكتمل دون العودة إلى الحياة التي سبقت العدوان، وإلى الطريقة التي كان يعمل بها اقتصاد المخيمين، وكيف استطاعت الأسر أن تبني مصادر رزقها وتطور مساكنها وتؤسس شبكاتها الاجتماعية في ظل ظروف اقتصادية لم تكن مستقرة في الأصل.

تأسس مخيم طولكرم على مساحة قُدِّرَت بنحو 165 دونماً، قبل أن يتوسع تدريجياً لتصل مساحته إلى نحو 465 دونماً.²⁰ أما مخيم نور شمس، بلغت مساحته عند إنشائه نحو 226 دونماً، ثم استقرت لاحقاً عند قرابة 230 دونماً.²¹ إن المخيم، الذي بدأ بوصفه استجابة مؤقتة للنزوح، أخذ مع مرور العقود يتحول إلى مكان إقامة طويل الأمد، ثم إلى مجتمع له ملامحه الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية الخاصة.

ومن الجدير ذكره أن هذا التحول لم يكن منفصلاً عن التحولات التي طرأت على مصادر دخل سكان المخيمات. شكّل انخراط اللاجئين في سوق العمل، ولا سيما العمل في أراضي عام 1948، منفذاً لتحسين الموارد الاقتصادية للأسر. الدخل الذي أصبح متاحاً لبعض الأسر أتاح لها، مع الوقت، أن تعيد تشكيل المسكن نفسه. وانتقلت مساكن كثيرة من غرف بسيطة مبنية من الطين و الحجر العادي، ومغطاة بالقصب وصفائح الزينكو، إلى أبنية أكثر ثباتاً تستخدم الإسمنت والحديد، ثم تطورت إلى مساكن متعددة الطوابق.²²

ولا يمكن النظر إلى هذا التحول العمراني بوصفه مجرد تحسن في شكل الأبنية؛ فقد كان في جوهره تعبيراً عن تغير تدريجي في قدرة الأسر على تأمين شروط حياة أكثر استقراراً. كانت المرافق الصحية محدودة، والمياه في بعض المراحل بعيدة عن المساكن، ما كان يفرض على السكان التزود بها بصورة جماعية والانتظار للحصول عليها. عانت البيوت من ضيق المساحات وعدم انتظام توزيعها، إلى جانب مشكلات الصرف الصحي والتخلص من المياه العادمة. ومع تحسن الموارد الاقتصادية لدى جزء من السكان، أصبح بالإمكان إجراء تحسينات تدريجية على هذه الظروف.²³

يجب ألا نغفل أن اقتصاد المخيم لم يكن قائماً على النشاط التجاري بمعناه الضيق فقط. فقد كان اقتصاداً يومياً تتداخل فيه المحال التجارية والمهن والخدمات والعمل خارج المخيم مع علاقات القرابة والجيرة. وتؤكد الأدبيات الحديثة حول رفاه اللاجئين أن الوصول إلى العمل والأسواق يمثل عنصراً أساسياً في قدرة الأسر

20 United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA). Tulkarm Camp Profile. 2023.

21 United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA). Tulkarm Camp Profile. 2023.

Total FM. Palestinian Refugees between the City and the Camp. International Journal of Middle East 22 doi:10.1017/S0020743820000768 .621-Studies. 2020;52(4):607

Total FM. Palestinian Refugees between the City and the Camp. International Journal of Middle East 23 doi:10.1017/S0020743820000768 .621-Studies. 2020;52(4):607

اللاجئة على تأمين سبل عيشها، وأن الموقع الجغرافي وطبيعة الإقامة يؤثران في الفرص الاقتصادية ومستويات الرفاه. ²⁴ الزبون من خارج المخيم يدخل إليه لشراء سلعة أو الاستفادة من خدمة، فيما يعتمد صاحب المحل على شبكة من الناس يعرفهم منذ سنوات. يجد شخص فرصة عمل من خلال قريب أو جار، أو يحصل على خدمة بالدين، أو يتلقى مساعدة مالية أو عينية في ظرف طارئ. هذه التفاصيل، كانت في الواقع جزء من الطريقة التي استطاعت بها الأسر إدارة حياتها في ظل محدودية الموارد.

ومن هنا، فإن الحديث عن الفقر في المخيم يحتاج إلى قدر من الحذر. صحيح أن المخيم ارتبط تاريخياً بالأسر الأكثر حاجة إلى السكن منخفض التكلفة والخدمات الأساسية، وأن محدودية الدخل كانت سمة حاضرة في حياة قطاعات واسعة من سكانه، إلا أن اختزال المخيم في الفقر وحده يحجب التحولات التي شهدتها على مدى عقود. نشأت داخله ورش ومهن وعيادات وخدمات مختلفة، وتوسعت المساكن، وظهرت أشكال جديدة من الاستهلاك والعمل والإنتاج. وأخذ المخيم يكتسب ملامح حضرية واضحة، من دون أن يفقد في الوقت نفسه خصوصيته الاجتماعية. ²⁵

يظهر التداخل بين الاقتصاد والمجتمع بوضوح في شهادات أصحاب الأعمال والمهنة داخل المخيم. ويعبر طبيب يملك عيادة خاصة في مخيم طولكرم عن ذلك بقوله: "أنا كنت بقدر أطلع وأفتح عيادة برا المخيم، بس أنا ما بدي. أنا صرت جزء من هالناس، وهم صاروا يعتبروني واحد منهم. بسموني "دكتور الفقراء"، أنا إلي سنين هون، بعرف الناس وهم بعرفوني، وصار في بينا علاقة مش بس دكتور ومريض. حتى بنتي، وهي طبيبة أسنان افتتحت عيادة جنبي وهو بيتنا برا المخيم. بالنسبة إلي، الموضوع مش بس شغل". ²⁶

ماذا دمر العدوان الإسرائيلي: الخسارة الاقتصادية

قدّر معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) الخسائر الأولية في طولكرم خلال العملية العسكرية في آب/أغسطس 2024 بنحو 127 مليون شيكل، ²⁷ تكشف أرقام الأضرار في مخيمي طولكرم ونور شمس عن حجم واسع من الخسارة المادية. ووفق البيانات المتاحة، سُجلت 1,633 حالة هدم كلي، و2,500 حالة هدم جزئي، و125 حالة مدرجة ضمن بند الحريق، إلى جانب تضرر 1,179 منشأة تجارية و754 مركبة. ولا تمثل

24 World Bank and United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR). Refugee Welfare Report 2026: Poverty and the Importance of Socioeconomic Inclusion. Washington, DC: World Bank, 2026.

25 World Bank. West Bank and Gaza Social Inclusion—Marginalized Groups: Avenues for Social and Economic Inclusion in Livelihoods in West Bank and Gaza. May 2018.

26 مقابلة شخصية أ.س. 2026/9/19
27 معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس). التقرير الاقتصادي رقم 1 لعام 2025. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، 2025. تاريخ الاطلاع 27 أيلول/سبتمبر 2026. https://mas.ps/cached_uploads/2025-arb-1743694742.pdf-rt1/03/04/download/2025

هذه الأرقام خسائر منفصلة في مبانٍ وممتلكات، وإنما تكشف عن إصابة مجموعة من الأصول التي كانت تشكل البيئة المادية والاجتماعية التي يجري داخلها الاقتصاد في المخيمين.²⁸

وفقاً للبيانات الصادرة عن محافظة طولكرم بتاريخ 15 حزيران 2026، بلغت الأضرار الزراعية، بحسب آخر إحصائية في كانون الثاني 2026، نحو 9.5 مليون شيكل، فيما ارتفع عدد المنازل التي تحتاج إلى ترميم خارج المخيمات إلى 853 منزلاً. وعلى صعيد سوق العمل، تكشف البيانات عن اتساع نطاق التعطل الاقتصادي، بلغ عدد العمال المتعطلين عن العمل نحو 23 ألف عامل، توزّعوا بين 7,100 عامل داخل الخط الأخضر، و 3,500 عامل يحملون تصاريح تجارية، وألف عامل من حملة تصاريح الصناعة والعمل في المناطق الصناعية والمستوطنات الحدودية ومناطق الجدار، إضافة إلى 4,000 عامل من حملة تصاريح البحث عن عمل، و 3,400 عامل من العاملين في المنشآت المغلقة داخل أراضي عام 1948، و 3,000 عامل فقدوا عملهم في السوق المحلي نتيجة إغلاق المنشآت، فضلاً عن ألف عامل كانوا يعملون دون تصاريح. وتشير البيانات إلى أن 200 عامل فقط تمكنوا من الحصول على تصاريح عمل في الداخل بعد السابع من تشرين الأول 2023، ما يعكس محدودية فرص العودة إلى العمل في ظل القيود المفروضة على حركة العمال. وتتزامن هذه الخسائر مع تدهور المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في المحافظة، حيث بلغت نسبة الفقر المدقع 16%، والانكماش الاقتصادي 28%، فيما وصلت نسبة البطالة إلى 37.4%.²⁹

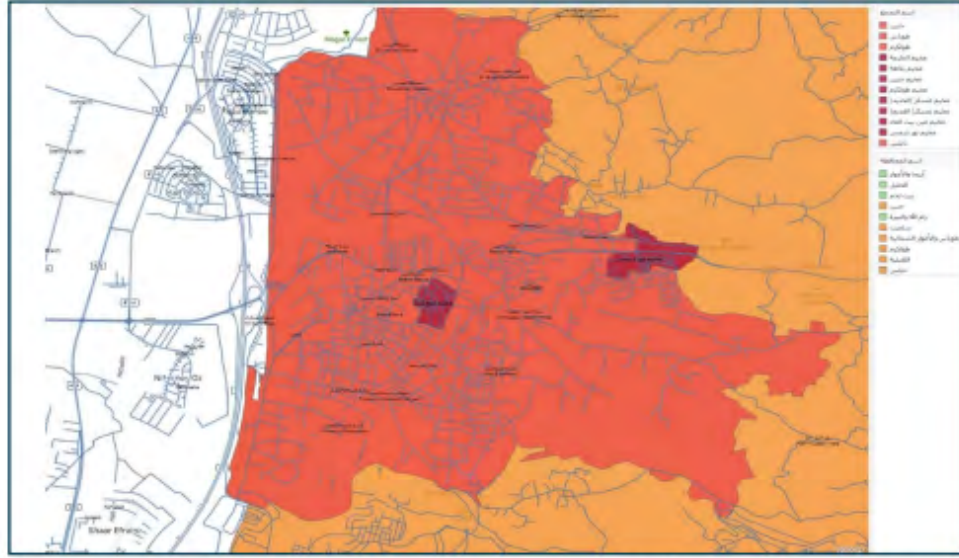
ولم يتوقف الضرر عند المساكن والمنشآت، بل امتد إلى البنية التحتية التي تستند إليها الحياة اليومية. ووفقاً لتقرير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، تعرضت شبكات الصرف الصحي وتصريف مياه الأمطار في مخيمي طولكرم ونور شمس لأضرار واسعة، طالت نحو 8.4 كيلومترات من الشبكات، إلى جانب تضرر نحو 15 كيلومتراً من خطوط المياه. وأدى هذا الضرر إلى اضطراب الوصول إلى المياه الآمنة لنحو 27 ألف شخص، فيما ظل ما لا يقل عن 7 آلاف شخص غير موصولين بشبكة المياه رغم الجهود المبذولة لإعادة الخدمات.³⁰

28 فوز حمزة. مدير مديرية التنمية الاجتماعية. مقابلة شخصية. (طولكرم) 24 أغسطس 2026.

29 محافظة طولكرم. تحديث بيانات (وثيقة رسمية). دولة فلسطين. (طولكرم). 15 يونيو 2026.

30 United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA). "Humanitarian Situation Update #266: West Bank." February 20, 2025. <https://www.ochaopt.org/content/humanitarian-situation-update-266-west-bank>.

خريطة : مخطط الشوارع مدينة طولكرم مع مخيمي طولكرم ونور شمس



المصدر: قاعدة بيانات معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).

وتتضح طبيعة الخسارة الاقتصادية بصورة أكبر عند النظر إلى الأنشطة الصغيرة التي لم تكن بالضرورة تظهر في سجلات المنشآت التجارية الرسمية. جزء من اقتصاد المخيم كان يقوم على أعمال منزلية ومشاريع صغيرة تديرها الأسر، ومنها مشاريع نسائية تعتمد على قاعدة من الزبائن داخل المخيم. ومن الحالات التي وثقتها الدراسة، كانت امرأتان تديران مشروعين من هذا النوع؛ إحداهما كانت تدير مشروعاً لإعداد الطعام من المنزل، والأخرى مشروعاً لصناعة الحلويات. في إحدى الحالتين تعرض المنزل للدمار، وفي الأخرى بقي المنزل قائماً، لكن لم يكن كافياً لاستمرار النشاط الاقتصادي. بقيت معدات العمل داخل المخيم، بينما تفرّق الزبائن وتشتتت البيئة الاجتماعية التي كان المشروع يعتمد عليها.

هذه المشاريع كانت قابلة، من الناحية المادية، لإعادة التشغيل؛ إذ لم يكن فقدان المعدات هو العامل الوحيد الذي حال دون استئنافها. المشكلة كانت في انهيار السوق الصغيرة التي كانت تحتضنها. بعد النزوح، أصبح الزبائن موزعين على أماكن مختلفة، وأصبح الوصول إليهم يحتاج إلى ترتيبات جديدة وتكاليف إضافية، بما في ذلك الاعتماد على خدمات التوصيل التي لم تكن ضرورية بالدرجة نفسها عندما كان السكان يعيشون في مساحة جغرافية واحدة.

وفق بيانات الأسر النازحة من مخيم طولكرم، توزعت مئات الأسر بعد النزوح على مناطق متعددة خارج المخيم؛ انتقلت نحو 300 أسرة إلى اكتابا، و131 أسرة إلى ضاحية ارتاح، ونحو 300 أسرة أخرى إلى الحارات الشمالية والجنوبية. وهكذا، فإن المشروع الذي كان قابلاً للاستمرار من حيث الأدوات والمهارة لم يعد بالضرورة قابلاً للاستمرار من حيث السوق التي كان يعتمد عليها. وتتضح أهمية هذا التفكك بصورة أكبر

بالنظر إلى حجم المجتمع الذي كان يقوم عليه اقتصاد المخيم.³¹

المنشآت التجارية ومصادر معيشة الأسر

يبلغ عدد المنشآت التجارية المتضررة في مخيمي طولكرم ونور شمس 1,179 منشأة، وهو رقم يعكس اتساع نطاق الضرر الذي أصاب النشاط الاقتصادي المحلي. إلا أن دلالة هذا الرقم لا تكمن في عدد المنشآت المتضررة وحده، وإنما في تنوع الأنشطة التي كانت تجري داخلها، وفي اختلاف موقعها في حياة الأسر التي ارتبط دخلها بها. فبينما كانت بعض المنشآت تمثل المصدر الرئيسي لدخل الأسرة، كانت أخرى توفر دخلاً إضافياً أو تشكل مشروعاً عائلياً يعمل فيه أكثر من فرد، بما يجعل أثر توقفها متفاوتاً من أسرة إلى أخرى. به.

ولا يمكن افتراض أن كل منشأة متضررة تعادل أسرة فقدت مصدر دخلها، حيث إن العلاقة بين تضرر المنشأة وفقدان الدخل تختلف بحسب طبيعة النشاط، ودرجة الضرر، وعدد العاملين، وإمكانية استئناف العمل. ولذلك، فإن الرقم الإجمالي للمنشآت يوفر مؤشراً على حجم الضرر الذي أصاب النشاط الاقتصادي، بينما تكشف البيانات الميدانية عن الكيفية التي تحول بها هذا الضرر إلى خسارة فعلية في العمل والدخل بالنسبة للأسر. وتوضح أهمية ذلك بالنظر إلى طبيعة الأنشطة التي كانت قائمة داخل المخيمين. فالمخابز والورش والمتاجر والاستوديوهات ومحال الحلاقة وغيرها من الأعمال الصغيرة لم تكن متشابهة من حيث حجمها وعدد العاملين فيها و مقدار الدخل الذي توفره، لكنها كانت تشترك في اعتمادها على استمرار الحركة اليومية داخل المخيم. بعض أصحاب هذه الأنشطة عملوا فيها لسنوات، وبنوا قاعدة من الزبائن وعلاقات مع الموردين والعاملين، فيما اعتمدت أسر أخرى على العمل فيها بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

وعليه، لا تكمن أهمية الرقم في الإجابة عن سؤال كم منشأة تضررت؟ بقدر ما تكمن في فتح سؤال آخر: ماذا خسر الناس عندما فقدوا الأماكن التي كانوا يعملون فيها؟ فهذا الانتقال من تعداد الأضرار إلى تتبع ما أصاب العمل والدخل وسبل الاستمرار هو ما يسمح بفهم البعد الاقتصادي للنزوح بصورة أكثر دقة، وهو ما تظهره بصورة أوضح شهادات أصحاب المنشآت والبيانات الميدانية التي توثقها الدراسة.

31 اللجنة الشعبية لمخيم طولكرم. "أرض المخيم ليست مجرد قطعة أرض، إنها مأساة تُكتب بأحرف الصمود والأمل". تقرير حول مخيم طولكرم، دون تاريخ. نسخة تم الحصول عليها من اللجنة الشعبية لمخيم طولكرم.

جدول: بيانات مقابلات أصحاب المنشآت المتضررة

نوع المنشأة	سنة البداية	عدد العاملين قبل الضرر	نوع الضرر	تاريخ الضرر	الدخل الشهري قبل (شيكل)	الدخل بعد (شيكل)	قيمة الخسائر المقدرة (شيكل)	عدد أفراد الأسرة المعتمدين على الدخل	ملاحظات
مخبز	2015	9 من نفس العائلة	هدم كامل	3/2025	30,000	0	500,000	9	توقف كامل للمخبز، تم الاعتماد على بعض المدخرات
استوديو تصوير	2000	8	هدم جزئي	4/2025	4,500	0	120,000	8	توقف كامل للنشاط
صالون حلاقة رجالي	2016	2	هدم جزئي	3/2025	4,500	0	40,000	9	توقف كامل للنشاط
ميني ماركت	2019	2	هدم كامل	8/2025	8000	0	100,000	6	توقف كامل للنشاط

وجوه الخسارة الاقتصادية: قراءة في الحالات الميدانية

تكشف الحالات الأربع التي جرى توثيقها نمطاً متكرراً، وإن اختلفت أحجام المنشآت وطبيعة أنشطتها وحجم الخسائر فيها: في كل حالة، لم يتوقف الأثر عند حدود الضرر المادي، بل امتد إلى توقف النشاط الاقتصادي وانقطاع الدخل. غير أن المقارنة بين الحالات تكشف أن هذا الانتقال لم يكن متطابقاً في جميعها؛ فكل منشأة موقع مختلف داخل اقتصاد الأسرة، ولكل منها عدد مختلف من العمال والأفراد الذين يعتمدون عليها.

تظهر هذه العلاقة بوضوح في حالة المخبز، الذي بدأ العمل عام 2015 وكان يشكل المصدر الرئيسي لدخل الأسرة. قبل تضرره، كان المخبز يدر نحو 30 ألف شيكل شهرياً، ويشغل تسعة عمال جميعهم من نفس العائلة ويمتلكون أبناء. وبعد تعرضه للهدم الكلي، لم يخسر صاحبه المبنى والمعدات فحسب، بل فقد النشاط الذي كان يولّد هذا الدخل بصورة كاملة. وقدّر صاحب المخبز أن دخل أسرته انخفض بنحو 100% بعد الضرر، في حين فقد العمال التسعة وظائفهم ومصدر دخلهم. وتكشف هذه الحالة أن قيمة المنشأة الاقتصادية لا تختصر في قيمة ما تهدم منها من جدران ومعدات؛ فقيمتها بالنسبة للأسرة تكمن أيضاً في قدرتها المستمرة على توليد الدخل، وبالنسبة للعمال في قدرتها على توفير فرص العمل.

تأخذ الخسارة معنى مختلفاً في حالة الاستوديو. فالاستوديو يعمل منذ عام 2000، أي أنه لم يكن نشاطاً مؤقتاً أو حديث النشأة، بل مشروعاً راكم خلال سنوات طويلة أصولاً ومعدات وخبرة وعلاقات عمل. وكان يشغل ثمانية

عمال، فيما يعتمد ثمانية من أفراد الأسرة مباشرة على دخله، الذي بلغ في المتوسط نحو 4,500 شيكل شهرياً قبل الضرر. وعلى الرغم من تصنيف الضرر باعتباره هدماً جزئياً، فإن النتيجة الاقتصادية لم تكن جزئية على الإطلاق؛ فقد توقف النشاط بصورة كاملة من كانون الثاني 2025، ولا يزال صاحبه غير قادر على استئنافه حتى وقت إجراء المقابلة. كما فقدت المنشأة معداتها ومخزونها وأثاثها وموادها، وقدر صاحبها حجم خسائره بنحو 120 ألف شيكل. أما الدخل الذي كان يدخل الأسرة بصورة شهرية فقد انقطع تماماً. ويختصر قوله: "كنت أطلع تقريباً 4000 شيكل بالشهر، وهسا ما بطلع إشي"³²، التحول الذي لا يظهره وصف "هدم جزئي": فالضرر كان جزئياً في التصنيف المادي، لكنه أصبح كاملاً في نتيجته الاقتصادية.

وتكشف هذه الحالة تحديداً عن أهمية التمييز بين حجم الضرر الذي يصيب الأصل وبين قدرة المنشأة على مواصلة وظيفتها الاقتصادية. فبقاء أجزاء من المبنى قائمة لا يعني بالضرورة أن النشاط يستطيع الاستمرار؛ حيث أن تضرر المعدات والمخزون والأثاث والمواد، أو فقدان القدرة على الوصول إلى المكان واستخدامه، يحول الأصل من مصدر للدخل إلى أصل معطل يحتاج إلى موارد جديدة حتى يستعيد قدرته الإنتاجية.

وفي حالة الاستوديو، لم يكن توقف الدخل مرتبطاً فقط بلحظة وقوع الضرر، بل امتد منذ كانون الثاني 2025 مع استمرار توقف النشاط حتى وقت إعداد الدراسة، لتتراكم الخسارة مع مرور الوقت. ولا يمكن فصل هذا التوقف الممتد عن استمرار حالة النزوح وعدم عودة السكان إلى المخيم حتى الآن؛ فإعادة تشغيل المنشأة لا تتوقف على توافر الموارد اللازمة لإصلاح الأضرار فحسب، وإنما تفترض أيضاً إمكانية العودة إلى المخيم واستعادة البيئة التي كان النشاط الاقتصادي يعمل ضمنها. وفي ظل استمرار العدوان وبقاء الوصول إلى المخيم والعودة إليه مستحيل، تصبح استعادة النشاط الاقتصادي أمراً مؤجلاً، فيما تستمر الخسارة في التراكم من دون أفق واضح لاستئناف العمل.

المعنى نفسه، ولكن على نطاق أصغر، يظهر في حالة صالون الحلاقة الرجالي. بدأ الصالون عمله عام 2016، وكان يشغل عاملين، وكان دخله الشهري قبل الضرر يقارب 4,500 شيكل، وهو المصدر الرئيسي لدخل أسرة يعتمد تسعة من أفرادها عليه مباشرة. تعرض الصالون لهدم جزئي في عام 2025، وتوقف نشاطه بالكامل منذ آذار/مارس من العام نفسه.

لكن ما يجعل هذه الحالة ذات دلالة خاصة هو التفاوت بين صغر حجم المشروع واتساع دائرة الاعتماد عليه. فالصالون لم يكن مؤسسة كبيرة ولا يشغل عدداً كبيراً من العمال، لكن دخله كان يمثل مصدر العيش الرئيسي لتسعة أفراد من الأسرة، فضلاً عن العاملين الذين فقدوا مصدر دخلهم. وهنا تظهر إحدى النقاط التي تضيع إذا قُرئت الخسارة من خلال حجم المنشأة فقط: القيمة الاقتصادية للمنشأة لا تقاس بحجم رأس مالها أو بعدد العاملين فيها، وإنما أيضاً بعدد الأشخاص الذين ترتبط معيشتهم باستمرار عملها. ومن هذه الزاوية، لا يمثل

توقف الصالون خسارة لصاحب المنشأة وحده، بل يؤدي إلى اتساع دائرة الأثر الاقتصادي من المشروع إلى الأسرة والعاملين المرتبطين به. ومع استمرار توقف النشاط، وعدم استئناف العمل حتى وقت إعداد الدراسة، تتسع الخسارة مع كل شهر يمر دون القدرة على إعادة تشغيل المشروع.

أما حالة الميني ماركت فتوضح وجهاً آخر من الخسارة. كان المشروع يعمل منذ نحو ست سنوات ويشغل عاملين، وكان دخله الشهري يقارب 8,000 شيكل، وهو المصدر الرئيسي لدخل أسرة يعتمد ستة من أفرادها عليه مباشرة. وتعرض الميني ماركت للهدم الكلي في آب/أغسطس 2025، ما أدى إلى فقدان المبنى ومحتوياته ومعداته، وقدّر صاحبه خسائره بنحو 100 ألف شيكل. ومنذ ذلك الوقت توقف النشاط بالكامل، وانخفض الدخل من 8,000 شيكل شهرياً إلى صفر. كما فقد العاملان مصدر دخلهما، ولم تُدفع لهما أجور بعد توقف العمل، ولم تُبذل محاولة لإعادة تشغيلهما في مكان آخر.

الزمن بوصفه عاملاً في تراكم الخسارة الاقتصادية

لا تنتهي الخسارة الاقتصادية عند لحظة هدم المنشأة أو توقفها عن العمل؛ تكون تلك اللحظة بداية لمسار طويل تتراكم خلاله الخسائر وتتضاءل فرص التعافي. وتُظهر الحالات الميدانية الأربع التي تناولتها الدراسة أن توقف النشاط لم يؤدّ إلى فقدان الأصول المادية وحدها، وإنما قطع تدفقات الدخل التي كانت تعتمد عليها الأسر والعاملون بصورة منتظمة.

وتكتسب هذه الخسائر أبعاداً إضافية مع امتداد فترة التوقف. الدخل الذي انقطع في الشهر الأول لا يعود تلقائياً في الشهر التالي، بينما تستمر الالتزامات المعيشية للأسرة. وكلما طالبت فترة الإغلاق، ازداد مجموع الدخل المفقود، وأصبح استئناف النشاط مرتبطاً بقدرة صاحبه على توفير موارد جديدة، في وقت قد يكون قد استهلك فيه جزءاً كبيراً مما تبقى لديه لتغطية احتياجات أسرته. تتحول مدة التوقف من نتيجة للضرر إلى عامل يضاعف تبعاته، خصوصاً لدى أصحاب المشاريع الصغيرة الذين لا يمتلكون احتياطات مالية تمكّنهم من تحمل انقطاع الدخل لفترات طويلة.

غير أن خصوصية هذه الخسارة في مخيمي طولكرم ونور شمس ترتبط أيضاً باستمرار النزوح وعدم وضوح موعد العودة. ففي تقرير صدر في 4 أيلول 2026، وثّق مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان استمرار منع السكان المهجّرين من العودة إلى مخيمات جنين وطولكرم ونور شمس. كما أشار إلى استمرار الوجود العسكري الإسرائيلي والتغييرات التي طالت البنية العمرانية للمخيمات.³³

33 Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR), Destruction of Palestinian Refugee Camps in the Northern West Bank (December 2024–January 2026) (September 4, 2026).

ولا يقتصر الأمر على فقدان الدخل السابق، بل يتزامن معه انتقال الأسر إلى نمط جديد من الإنفاق. فقد أضاف النزوح إلى ميزانيات كثير من الأسر تكاليف السكن والمياه والكهرباء والتنقل واحتياجات يومية لم تكن تتحملها بالصورة نفسها قبل مغادرة المخيم. ويختصر أحد النازحين هذا التحول بقوله: "أنا بعمري ما حملت همّ إنني بدي أدفع مي وكهربا، وبعمري ما حسبت هالحساب". وتكشف هذه الشهادة عن تغير جوهرى في العلاقة بين دخل الأسرة ونفقاتها؛ ففي الوقت الذي فقدت فيه الأسرة مورداً كانت تعتمد عليه، أصبحت مطالبة بتخصيص جزء من مواردها المتبقية لالتزامات جديدة ومتكررة.

ومع مرور الأشهر، يتعمق أثر هذا الاختلال. فالمال الذي يمكن استخدامه لإصلاح المعدات أو استئجار محل بديل يصبح ضرورياً لتأمين الاحتياجات الأساسية. يتجلى حجم هذا التحول في المطالبة التي رفعها ممثلون عن المخيم إلى الحكومة بتخصيص مبلغ شهري قدره 1,000 شيكل للأسر النازحة، لمساعدتها على تأمين الحد الأدنى من متطلبات الحياة.

وتكتسب هذه المطالبة دلالتها عند مقارنتها بأوضاع بعض أصحاب المنشآت قبل النزوح؛ فصاحب المخبز الذي كان يحقق دخلاً شهرياً يقارب 30 ألف شيكل، أو صاحب المشروع الذي كان يعتمد على دخل يبلغ نحو 4,500 شيكل، أصبح يواجه واقعاً لا تتعلق فيه المسألة باستعادة مستوى دخله السابق، بل بتوفير الموارد اللازمة لتغطية احتياجات أسرته اليومية. وهنا تتجلى إحدى أشد تبعات استمرار النزوح اقتصادياً: أن تتحول الأسرة من امتلاك مصدر دخل منتظم إلى الحاجة إلى دعم مالى لتأمين أساسيات المعيشة، بينما تتضاءل مع مرور الوقت الموارد التي يمكن أن تمكّنها من استعادة عملها.

يضيف الزمن إلى الخسارة الاقتصادية ثلاثة أبعاد مترابطة: استمرار انقطاع الدخل، واستنزاف الموارد اللازمة لإعادة العمل، وتغير البيئة الاجتماعية والسوق التي كانت تستند إليها مصادر المعيشة. ومع غياب موعد واضح للعودة، تبقى الأسر أمام التزامات حاضرة ومستقبل اقتصادي يصعب التخطيط له. فما يبدأ بفقدان منشأة أو توقف مشروع يتحول، مع امتداد النزوح، إلى تراجع في القدرة على استعادة مصدر الرزق نفسه. ولا تتحدد الخسارة هنا بما فقدته الأسرة في الماضي وحده، بل بما يتضاءل مع مرور الوقت من إمكاناتها للعودة إلى الحياة الاقتصادية التي كانت تعرفها.

الخلاصة: حين تصبح العودة بدايةً لا نهاية

لم يعد السؤال الذي يواجه سكان مخيمي طولكرم ونور شمس مقتصرًا على موعد انتهاء النزوح، بل أصبح متعلقاً بما سيجدونه حين يُسمح لهم بالعودة. فأى عودة تلك التي ينتظرها السكان إذا كانت المنازل التي سيعودون إليها قد هُدمت، والشوارع التي اعتادوا المرور منها قد تغيرت، والأماكن التي كانوا يعملون فيها لم تعد قائمة؟ وما الذي تعنيه العودة إلى المخيم إذا لم يعد سكانه قادرين على استعادة الحياة التي بنوها داخله؟

في نهاية المطاف، لا تقودنا قصة المنشآت التي دُمّرت إلى الحديث عن المباني وحدها، ولا تقودنا قصة الأسر النازحة إلى الحديث عن أماكن السكن وحدها. ما تكشفه التجربة بمجملها هو أن شيئاً أعمق تعرض للانقطاع: القدرة على مواصلة الحياة في المكان الذي بناه سكانه بأنفسهم على امتداد سنوات. المخيم لم يكن مساحة جاهزة عاش فيها الناس فحسب؛ كان مكاناً صنعوا داخله أعمالهم، ووسّعوا بيوتهم، وربّوا أبناءهم، وبنوا علاقاتهم، وابتكروا مصادر رزقهم ضمن الإمكانيات المحدودة التي كانت متاحة لهم.

ولهذا، فإن خسارة المخيم لا تقاس بما يمكن عده من مباني أو منشآت. هناك أشياء لا تظهر في جداول الأضرار: زبون اعتاد أن يشتري من محل قريب من بيته، امرأة بنت مشروعها من مطبخ منزلها، صاحب مهنة كوّن خلال سنوات شبكة من الزبائن، عامل كان يعرف أن مكان عمله ينتظره كل صباح، وعائلة كانت تعتمد على قرب الأقارب والجيران في تدبير تفاصيل حياتها. هذه التفاصيل الصغيرة هي التي صنعت، في مجموعها، اقتصاد المخيم وحياته اليومية. وعندما تفرّق السكان، لم تفرّق الأسر فقط؛ تفرقت أيضاً العلاقات التي كانت تجعل هذه الأنشطة ممكنة.

ومن هنا، يصبح من الصعب الحديث عن "إعادة الوضع إلى ما كان عليه". ولهذا، فإن العودة، حتى لو حدثت، لن تكون عودة إلى النقطة التي توقفت عندها الحياة؛ ستكون بداية جديدة في مكان تغيرت شروطه، وتبدلت احتياجات سكانه، وفقد كثير منهم جزءاً من مواردهم التي كانوا سيستخدمونها لإعادة البناء.

وهنا تظهر إحدى أكثر المفارقات إيلاماً في التجربة: السكان الذين لم يكن لديهم في الأصل فائض من الموارد كانوا هم أنفسهم من بنوا اقتصادهم المحلي. لم تكن معظم المشاريع التي وثقتها الدراسة مشاريع كبيرة تنتظر استثمارات ضخمة. ولذلك، فإن إعادة بناء هذه الأنشطة لا تحتاج فقط إلى رأس مال، بل تحتاج إلى عودة البيئة التي جعلت هذا الرأس المال منتجاً في الأصل. والمشاريع التي تديرها النساء تكشف هذا الأمر بصورة شديدة الوضوح. المشروع المنزلي لا يحتاج إلى محل تجاري، لكنه يحتاج إلى مجتمع حوله: إلى الجارات والزبائن والمعارف، إلى الطلبات التي تأتي من المحيط القريب، وإلى إمكانية تسليم المنتج واستلام ثمنه بسهولة. حين تفرّق سكان المخيم، لم تفقد بعض النساء مكان العمل فقط؛ فقدن السوق الصغيرة التي كانت تمنح العمل المنزلي معناه الاقتصادي.

وهذا يقود إلى سؤال أكبر من سؤال التعويض: هل يمكن تعويض المكان؟ يمكن تعويض جزء من قيمة منزل، ويمكن شراء ماكينة جديدة، ويمكن بناء محل آخر، ويمكن إعادة إنشاء شبكة مياه أو كهرباء. لكن إعادة تجميع الحياة التي كانت تربط كل ذلك ببعضه ليست عملية مادية بالدرجة نفسها.

ومن هذه الزاوية، تصبح عودة السكان أكثر من استعادة عنوان سكني. إنها استعادة لإمكانية الفعل: أن يعود صاحب المخبز ليخبز من جديد، وأن تعود صاحبة المشروع المنزلي إلى زبائنها، وأن يجد العامل مكان عمله، وأن يستطيع الناس شراء احتياجاتهم من محال يعرفون أصحابها، وأن تعود الحياة الاقتصادية إلى الدوران من

داخل المجتمع نفسه.

وهذا هو الجانب الذي لا تستطيع أرقام الدمار أن تلتقطه وحدها. فالرقم يستطيع أن يخبرنا عن عدد المنشآت التي خرجت من الخدمة، لكنه لا يخبرنا عن عدد السنوات التي احتاجها أصحابها لبنائها، ولا عن العلاقات التي قامت حولها، ولا عن مقدار المعرفة والخبرة التي تراكمت داخلها، ولا عن عدد المرات التي ستحتاج فيها الأسرة إلى البدء من جديد. لذلك، فإن الخسارة الاقتصادية هي خسارة في القدرة المتراكمة على إنتاج الحياة.

ومع ذلك، فإن هذه الدراسة لا تنتهي إلى صورة لسكان ينتظرون أن يُعاد بناء حياتهم لهم. على العكس، تكشف الحالات التي وثقتها عن أشخاص بنوا مصادر رزقهم في ظروف صعبة، واستطاعوا تحويل موارد محدودة إلى أعمال يعتمدون عليها، وعن استعداد واضح للعودة إلى المكان وإعادة البناء متى أصبح ذلك ممكناً. وهذه النقطة مهمة في فهم مستقبل المخيم: إعادة الإعمار ليست فعلاً يُنجز نيابة عن السكان، بل عملية سيشارك السكان أنفسهم في صنعها، لأنهم هم الذين يعرفون كيف كانت الحياة تعمل داخله، وما الذي يحتاج إلى أن يعود أولاً. لذلك، فإن السؤال الأهم بعد كل ما سبق ليس: "كم سيكلف إعادة بناء المخيمين؟" وإنما: "هل سيُتاح لسكانهما أن يعيدوا بناء الحياة التي فقدوها؟".

المراجع

United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs. (2026, July 20). Humanitarian situation report | 20 July 2026. OCHA oPt.

United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA). "Humanitarian Situation Update #266: West Bank." February 20, 2025. <https://www.ochaopt.org/content/humanitarian-situation-update-266-west-bank> .

United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA). Tulkarm Camp Profile. 2023.

United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA). Tulkarm Camp Profile. 2023.

World Bank and United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR). Refugee Welfare Report 2026: Poverty and the Importance of Socioeconomic Inclusion. Washington, DC: World Bank, 2026.

Totah FM. Palestinian Refugees between the City and the Camp. International Journal of Middle East Studies. 2020;52(4):607621-.doi:10.1017/S0020743820000768

Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR), Destruction of Palestinian Refugee Camps in the Northern West Bank (December 2024–January 2026) (September 4, 2026).

Patrick Wolfe, "Settler Colonialism and the Elimination of the Native," Journal of Genocide Research 8, no. 4 (2006): 387–409, <https://doi.org/10.1080/14623520601056240/>.

ماهر الشريف، "عملية الجدار الحديدي: إنهم يفعلون هنا ما فعلوه في غزة"، مؤسسة الدراسات الفلسطينية،

17 فبراير 2025، <https://www.palestine-studies.org/ar/node/1656869>

طارق دعنا، "الإنتاج العسكري-الأممي واقتصاد الحرب في سياق الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي"، مجلة عمران 10، ع. 39 (شتاء 2022).

وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا). "الاحتلال يواصل عدوانه لليوم 56: ارتفاع عدد النازحين من مخيم جنين إلى 21 ألف شخص وإغلاق 8 آلاف منشأة تجارية". 17 آذار/مارس 2025. <https://www.wafa.ps/Pages/Details/117128>

حسن، نعيم. (د.ت.). الأوضاع الاقتصادية لمخيمات الضفة الغربية. المركز الفلسطيني للبحوث. https://www.prc.ps/84%D8%88%D8%B6%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%/%D8%A7%D9%85%D%84%D9%8A%D8%A9-%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%A7%D9%81%D8%A9-%84%D8%B6%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%8A%D9%8%AE%D9%84%D8%BA/#_ednref12%D8%A7%D9

عبد القادر بدوي، "عمليات الهدم في مخيمات شمال الضفة الغربية: الأهداف الإسرائيلية الاستراتيجية"، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية – مدار، 1 ديسمبر 2025، https://www.madarcenter.org/images/taqder/Demolition_in_the_Camps_Badwi.pdf

نبيه بشير. قراءة جديدة لعقيدة الجدار الحديدي مرفق نص: النظرية الأخلاقية للجدار الحديدي. المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية – مدار، 2018.

أبو سمرة، محمد. زئيف جابوتنسكي والقضية الفلسطينية "قراءة في مكونات الفكر الصهيوني اليميني". المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية – مدار، 2010.

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس). الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لحرب الإبادة الإسرائيلية على شمال الضفة الغربية. ورقة خلفية، جلسة طاوله مستديرة (1). رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، 2025. https://mas.ps/cached_uploads/download/2025-rt1/03/04/https://mas.ps/cached_uploads/download/2025-arb-1743694742.pdf

وليد حباس، "مفهوم الاستعمار الاستيطاني: نحو إطار نظري جديد"، قضايا إسرائيلية 17، ع. 66 (2017): 114-127.

براون، أليسون، وبيتر ماكي، وباتريشيا غارسيا أمادو. «إطار اقتصاديات الإزاحة». مجلة دراسات المهاجرين واللاجئين 24، العدد 3 (2026): 734-751. <https://doi.org/10.1080/15562948.2024.2379380>

محافظة طولكرم. تحديث بيانات (وثيقة رسمية). دولة فلسطين، (طولكرم). 15 يونيو 2026.

اللجنة الشعبية لمخيم طولكرم. "أرض المخيم ليست مجرد قطعة أرض، إنها مأساة تُكتب بأحرف الصمود والأمل". تقرير حول مخيم طولكرم، دون تاريخ. نسخة تم الحصول عليها من اللجنة الشعبية لمخيم طولكرم.

فواز حمزة. مدير مديرية التنمية الاجتماعية. مقابلة شخصية. (طولكرم) 24 أغسطس 2026.

مقابلة شخصية، مصعب مروح. 2026/8/24

مقابلة شخصية، أ.غ. 2026/9/3

مقابلة شخصية، ف.م. 2026/9/3

مقابلة شخصية، م. ش. 2026/9/3

مقابلة شخصية أ.س. 2026/9/19